

# تحرك عاجل

## احتجاز تعسفي لناشط سياسي

في 5 يوليو/تموز، اعتقلت قوات الأمن المصرية رامي شعث ونقلته إلى مكان غير معلوم، ولم تكشف عن مكان وجوده لمدة 36 ساعة. ومن ثم مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة الجديدة واتهم بـ"مساعدة جماعة إرهابية". وفي 15 سبتمبر/أيلول 2019 تم تجديد حبسه 15 يوماً. وتعتبر منظمة العفو الدولية رامي شعث سجين رأي، لأن احتجازه ناجم فقط عن الممارسة السلمية لحقه في حرية التعبير، وحقه في المشاركة في الشؤون العامة.

**بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مائدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

الفاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار، تحية طيبة وبعد ...

في 5 يوليو/تموز 2019، حوالي الساعة 12:45 صباحاً، اقتحم ما لا يقل عن عشرة من أفراد الشرطة المدججين بالسلاح منزل الناشط الحقوقي رامي شعث في القاهرة، دون تحديد هويتهم أو إبراز مذكرة بأمر القبض. ثم بدأ ضباط الشرطة بتفتيش منزله ومصادرة أجهزة الكمبيوتر، والأقراص الصلبة، والهواتف المحمولة. وألقوا القبض على كل من رامي شعث وسيلين لبيرون شعث، وهي مدرسة تاريخ ومنظمة مجتمعية، والتي تعرضت لاحقاً لعملية ترحيل غير قانوني إلى فرنسا بنفس اليوم، على الرغم من أنها تقيم في مصر بشكل قانوني منذ مارس/آذار 2012.

ونقلت قوات الأمن رامي شعث إلى مكان غير معلوم، ولم تكشف عن مكان وجوده لمدة 36 ساعة. وأنكر ضباط الشرطة لعائلة رامي ومحاميه عن اختفائه في قسم شرطة قصر النيل، بوسط القاهرة. وفي وقت لاحق، أخطرت الأسرة من قبل محام بأن رامي شعث قد مثل أمام نيابة مباحث أمن الدولة، في القاهرة الجديدة. ولم يُسمح لرامي شعث بالاتصال بأسرته أو محاميه، ومثله أثناء جلسة الاستجواب محام، صادف وجوده في مبنى المحكمة في ذلك الوقت.

ووفقاً للعائلة، فقد أبلغ وكيل النيابة رامي بأنه متهم "بمساعدة جماعة إرهابية". ومع ذلك، فقد استجوب رامي فقط عن طبيعة أنشطته السياسية في مصر، ولم يقدم أي دليل ضده. بل استند بدلاً من ذلك إلى ملف سري جمعه قطاع الأمن الوطني، على الرغم من قرار عام 2015 لإحدى المحاكم العليا في مصر، وهي محكمة النقض، التي قضت بأن تحقيقات قطاع الأمن الوطني لا تشكل دليلاً بمفردها. وعلاوة على ذلك، لم يسمح وكيل النيابة لرامي أو محاميه بالاطلاع على ملف تحقيق قطاع الأمن الوطني.

ولذا نلتزم من سيادتكم أن تفرجوا عن رامي شعث فوراً ومن دون شرط، فهو سجين رأي، لأن احتجازه ناجم فقط عن الممارسة السلمية لحقه في حرية التعبير، وحقه في المشاركة في الشؤون العامة. كما نطالبكم -حتى يتم إطلاق سراحه - بالسماح له بالاتصال بمحاميه، وبأن يكون احتجازه متماسياً مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وأخيراً نطالب السلطات المصرية إلى التحقيق في منع حصول زوجة رامي شعث - سيلين لبيرون شعث، المواطنة الفرنسية - على المساعدة القنصلية، وبالتالي طردها غير القانوني من مصر؛ وتقديم سبل انتصاف فعالة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الشكر.

## معلومات إضافية

يحتجز رامي شعث حالياً في سجن طرة، جنوب القاهرة، على ذمة التحقيقات كجزء من قضية تُعرف باسم "تحالف الأمل"، والتي تضم ما لا يقل عن 105 أفراد، كثير منهم محتجزون أيضاً. ووفقاً للسلطات، فإن التحقيقات في القضية تتعلق "بمؤامرة نشطاء مدنيين بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين لتقويض الدولة". تشمل القضية أشخاصاً من خلفيات سياسية متنوعة، لا يرتبطون ببعضهم البعض. من بين هؤلاء ما لا يقل عن 15 من السياسيين والطلاب والصحفيين والنشطاء العماليين، يتم احتجازهم تعسفاً بسبب تهم لا أساس لها تتعلق بأنشطتهم السياسية المشروعة، وعملهم في مجال حقوق الإنسان، والتعبير السلمي عن آرائهم.

وفي 6 يوليو/تموز، أمرت النيابة باحتجاز رامي شعث لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وكانت جددت الأمر كل 15 يوماً منذ ذلك الحين في جلسات استماع للتجديد التلقائي. بموجب قانون الإجراءات الجنائية المصري، وقانون مكافحة الإرهاب لسنة 2015، يمكن للنيابة إصدار أوامر بالحبس الاحتياطي ضد الأفراد المتهمين في قضايا "مرتبطة بالإرهاب" لمدة تصل إلى 150 يوماً، دون إحالتهم إلى قاضٍ.

**AMNESTY**  
**INTERNATIONAL**



رامي شعث ناشط سياسي، وقد لعب دوراً فعالاً في تأسيس العديد من الحركات السياسية العلمانية في مصر، بما في ذلك حزب الدستور، وهو حزب أسسه محمد البرادعي عام 2012. وهو أيضاً مؤسس مشارك لـ "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"، ومنسق لها في مصر منذ 2015. تطالب "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" بحاسبة إسرائيل على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من انتهاكات القانون الدولي من خلال وسائل لا تتسم بالعنف. وكجزء من نشاطه، يعمل رامي على زيادة الوعي العام بحقوق الفلسطينيين، وجاهر في وسائل الإعلام بشجب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وقيل إلقاء القبض عليه، فقد شارك في الفاعليات العامة، وأجرى مقابلات إعلامية أعرب فيها عن معارضته الشديدة للخطة الأمريكية لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي يشار إليها باسم "صفقة القرن"، و ضد مشاركة مصر في اجتماع المنامة يومي 25 و 26 يونيو/حزيران، بهدف مناقشة تلك "الصفقة".

السلطات المصرية تعرض رامي للمضايقة لسنوات بسبب نشاطه السياسي. في أبريل/نيسان 2012، رفضت وزارة الداخلية تجديد جواز سفره المصري في محاولة منها لحرمانه من جنسيته المصرية. على الرغم من كسبه قضية في 2013 أمام المحكمة الإدارية بالقاهرة، استأنفت وزارة الداخلية الحكم في 2018؛ ولم يبيت في الاستئناف بعد.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغتين الانكليزية والعربية  
يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019  
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: رامي شعث (صيغ المذكر)